



الامين العام للمؤتمر الشعبي العام

لا بد من شراكة يبر نؤمن بأن المعارض متناظران نكته



■ على صعيد متصل بالحراك الذي يعمل في مشهد اللحظة التنظيمية- الداخلية- والحوية المثابرة في مشهد اللحظة السياسية والوطنية.. يشغل الحوار التالي مع الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ عبد القادر باجمال..

وبقدر ما تكثفت المحاور.. بقدر ما اتسعت الرؤية، واشتملت العبارة على خلاصة المعنى في قليل من الكلام..

تتجلى «الحرفية» بمعناها السياسي والتنظيمي في عناوين ومضامين الرؤى والأفكار المزروعة في حقل حوارى خصب.. أوردنا استثنائياً، فجاء كذلك.. من التنظيمي إلى السياسي والوطني.. يختصر الحوار مع أمين عام المؤتمر الشعبي العام خارطة المشهد السياسي.. ويعيد التأكيد على أولويات الفعل المنتقل من دائرة «الهوية» إلى ساحة الاحتراف والخبرة المتراكمة.. وهكذا جاء:

حواره/ عبدالله الحسري

■ أعلنت عن مرحلة جديدة في أداء المؤتمر.. نريد أن تضعونا أمام هذا التحدي

– طبعاً المؤتمر الشعبي العام مقبل على تحولات سياسية وطنية كبيرة بل على صيغة جديدة لطبيعة الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية وعلى وجه الخصوص الحزب الذي يتولى إدارة السلطة والمنطقة، هذا الأمر بطبيعته له طرف تاريخي معين، هذا الطرف التاريخي لازم يؤخذ بعين الاعتبار، لأن العملية السياسية في اليمن كما تعرف عملية تقليدية عادية، وأصبحت لها أبعاد اجتماعية أكثر من أبعادها السياسية البحتة.

على مدى طويل كانت العملية كلها سياسية، واليوم أصبحت العملية تنمى بشرياً واجتماعياً واسعة وشراكة بين المجتمع والدولة، ومن باب أولى لابد أن تكون هناك شراكة بين حزب السلطة والناس، جماهير الشعب كله ينبغي أن تكون على صلة بما يجري من تطورات تعطل في واقع الحال وفي نفس الوقت ومن باب أولى أن يكون الحزب واعياً بدوره في المجتمع، هذا التنظيم ينبغي أن يقرب أكثر فاكتر من الناس ويشركهم هذا الحال والهم الوطني والسياسي والتنمية بدرجة أساسية.. وترك اليوم من هذه الأحزاب حتى ومن خارج السلطة تلعب أدواراً مختلفة في تحديد سياسة السلطة، كما هو حاصل الآن في الولايات المتحدة الأمريكية، فالقوم الديمقراطيون يكاد يكونون يساريون جزءاً كبيراً من نشاط البيت الأبيض، وإن كان يبدو البيت الأبيض في المعارضة الآن، إلا أنه واضح لا يستطيع أن يتجاهل دور الديمقراطيين الموجودين أصلاً في السلطة التشريعية، هذه هي أساسية من أساسية العمل السياسي.. إدراك الطرف الموضوعي الذي تدور فيه العملية السياسية وإدراك أيضاً أطراف هذه العملية السياسية.. لهذا نطلب الأمر أن نتفرغ للمؤتمر الشعبي العام وإدارة الأمانة العامة، وأن يكون فعلاً المؤتمر الشعبي العام حركية معينة تساعد في النقاط المحلقة المناسبة في عملية التطور الاقتصادي.

الزيد من الامركية

■ ماهي أبعاد هذا الحراك الجديد؟

– أولاً أن البنية التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام ينبغي أن تتغير، وحصل تغير في هذه البنية عن طريق ما يسمى بإعادة الهيكلة، لكنه واجه في إعادة الهيكلة أشكالاً ذات طابع اجتماعي أكثر منها ذات طابع سياسي أو تنظيمي، واضح جداً أن هذه الإشكالية سوف تحل في كل الأحوال تحت إني إطار من الأطارات إعادة الهيكلة.. لكن الآن المؤتمر الشعبي العام عنده مرونة كبيرة جداً في التعاطي مع تطورات وأبعاد معينة.. هذه المرونة جعلته يمتص جزءاً كبيراً من الآثار التي خلفتها عملية إعادة الهيكلة.

أهم شيء كان في الهيكلة هو النقلة النوعية التي اتبعها المؤتمر الشعبي العام والية عمله وهو المزيد من الامركية.. في فكر الإدارة الحكومية.. تعمقت قضية الامركية الإدارية والمالية ومن باب أولى أن تتعمق نفس الفكرة لدى التنظيم السياسي الحاكم في أن يجعل من حركته لامركية ولاسيما أنه يعيش هموم الناس في قاعدتها الدنيا يعني إلى مستوى الشارع البسيط والقريب والعزلة يناسها البسيط، وهذا يتطلب منه أن يكون بين الناس وبالمقابل ينبغي أن يكون سلوكه لامركياً..

النقطة الثانية تجديد الفكر والوعي بالعملية السياسية بما معناه أنه ينبغي أن نتعمق أكثر فاكتر في موضوع الوساطة الفكرية للمؤتمر الشعبي العام، هذه الوساطة للمؤتمر الشعبي العام ليست شعاراً، ينبغي أن تكون فكرة عميقة في أذهان الناس وكيفية تطبيقه في الواقع العملي.. الوساطة اليوم، ينبغي أن تسأل أساتذة في معهد البنيان ماهي الوساطة.. مازال هذا السؤال يميل نحو العمومية أكثر من ميله نحو التفصيل.. يتحدثون عن البنيان الوطني.. والبنيان الوطني هو الشعارات والمبادئ العامة إلى آخره في فكر الوساطة وأحداث الأخ الرئيس.. وفي الحقيقة الذي يمارس الوساطة هو علي عبدالله صالح.. هو رئيس المؤتمر وليس المؤتمر كله.. بدرجة أساسية الرئيس يمارسها من واقع الحياة اليومية، لكن المؤتمر لديه عيوب وعيوبه الأساسي هو الموسمية في حين أن الوساطة تتطلب

هناك نقص شديد في الأدوار التي تلعبها بعض الأحزاب.. وعقد ينبغي أن تزال

معايشة يومية لكل ما يجري في الحياة العامة، معايشة يومية وفكرية وسياسية وحوارية بينه وبين الآخرين لأنك في الوسط حيث يكون اليمين على يمينك واليسار على يسارك وبالتالي لابد أن تكون ملقياً لكل، يجب أن نعلم هذا المفهوم فكرياً وسياسياً وتطبيقاً واقعياً حتى في الخلافات الاجتماعية، ينبغي أن يكون لدينا حلول وسطية نستطيع أن نقول للناس هذا هو المؤتمر الشعبي العام غير المحيز إلى فكرة اجتماعية معينة أو طرف اجتماعي معين، إننا يجب لك مثلاً بسيطاً.. لما جينا نؤخذ التعليم كانت هذه أكبر خطوة وسطية حقيقية في قضية التعليم، لم نأخذ أننا فقط نواجه تياراً معيناً له فكر معين ونقول إن هذا التيار له فكر يميني وكذلك أيضاً على أن نتحالف مع التيار الآخر الذي هو يساري، هذه ليست وسطية هذا انحياز.. الوساطة هي أننا أولاً استوعبنا جميع الناس الموجودين في المعاهد العلمية في كل المدارس واستوعبنا الناحية الثانية أننا اعطينا الجانب المنهجي الناحية الثالثة أننا اعطينا الناس حقوقها كاملة بدون أي ردد فعل سياسية أو تصنيف اجتماعي معين، أو تصنيف فكري حتى أو سياسي، وبالتالي لم يتعرض أحد لضرب بالغ أو حتى لضرب بسيط في عملية الدمج، لأنها ليست عملية انتقائية، هي عملية وطنية اندماجية كاملة لمصلحة الناس جميعاً ضمن هذا الفكر والمنهج.. أخيراً تمسكنا بالقانون والنظام، هذا قانون للتعليم وينبغي أن يسود على الكل.. هذا هو المنهج الفكري لدى المؤتمر الشعبي العام، وهذه هي المرتكزات التي نريد اليوم أن نعالجها وأن نحسب الناس في المؤتمر الشعبي العام باعتباره يمثل فكرهم الداخلي في نواياهم وهمومهم ومقاصدهم وأمالهم..

البحث عن الاحتراف

■ غالباً ماثير تصريحاتك جداً وردود أفعال..



ينبغي التعمق في موضوع الوساطة الفكرية للمؤتمر.. والرئيس وحده من يمارسها في واقع الحياة اليومية

في الفترة الأخيرة بعد أن تفرغتم للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام أعلنت بأنك ستفرض اشتراكات على الأعضاء، شيء لفت أيضاً أنك أعلنت فصلاً بين الحكومة والحزب وهذا شيء لم يتعوده المؤتمريين من قبل.. إلى أي مدى يستطيع المؤتمر الاستغناء عن الحكومة؟

– أولاً فيما يتعلق بهذا السؤال المهم.. أنا بدأت بالقول إنه يجب على المؤتمر أن يتحول من حزب هاو إلى محترف، وبالتالي فإن قضية الاحتراف هي الجوهرية في العمل السياسي، وعندما يتحول من هاو إلى محترف هناك شروط من بينها الاشتراكات، ومن أجل أن تجعل من الحرفية السياسية شيئاً وملزماً التزاماً أدبياً وفكرياً ينبغي أن يكون بالمقابل هناك التزام مادي حتى تتعاطى مع المسألة من جوانبها الفكرية والسياسية والمادية.. وتندرب على هذا المسلك، قلت في مرة في إطار اجتماع للجنة الدائمة بأمانة العاصمة أنه في الأحزاب السياسية في بعض البلدان لا يستلم عضو الحزب الموجود في البرلمان ما يخصه البرلمان له سواء من بدلات أو مرتبات أو أي امتيازات فهي كلها ترفع للحزب والحزب يخصص للبرلمان ما يحتاجه من جوانب نفقات خاصة وشخصية ونفريات وغيرها.. وأنا قد وضعت شخص البرلمان.. هذا الشخص لم يضع نفسه في البرلمان، ولكن الحزب هو الذي وضعه في البرلمان وبالتالي كل النتائج مترتبة على وضع هذا الشخص في البرلمان، وكل النتائج يجب أن تتجلى في أن ما يستلمه ليس له.. فإنا صرفت عليه وطلعتنا إلى البرلمان فذلك ليس حقاً شخصياً له أن يأخذ ما يعطيه له البرلمان.. وأنا متأكد لو أدرك البرلمانيون المسألة، لا درجة وزير أو درجة وكيل أو أية درجة من الدرجات هي التي ينبغي أن تبت له، ما تحرك قد انمله وسيفعل حينها تركوا الأمر لحزبي يتصرف معكم كما شاء..

تعدد الوظائف

■ وماذا عن فك الارتباط بين المؤتمر والحكومة؟

– هو ليس فك ارتباط، وإنما هو تحديد الوظائف، لا نستطيع أن نقول إن الحكومة ليست لها وظيفة تنظيمية بل هي وظيفة تنظيمية حزبية طالما أن أعضائها كلهم أعضاء لجنة مركزية، بموجب النظام الداخلي، وبالتالي هذه الوظيفة مهمتها تطبيق البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام.. أي تطبيق البرنامج الانتخابي للرئيس على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، على المستوى الوطني العام وكذا على مستوى المحافظات والمديريات وعلى مستوى الفرع.. من سيقوم بهذا هي الحكومة.. هذا جانب أما الجانب الآخر فإن الحكومة ستحشد قواها في مواجهة البرلمان، أما إذا وجد برلمان أغليبية من حزب معين سهل الأمر على الحكومة، لكن لن يسهل على الحكومة الأمر مالم تناقش مع كتلة المؤتمر الشعبي العام جميع التفاصيل حتى يدخلوا وهم متفقون.. ونحن عانينا منذ فترات طويلة أنه تحت ذريعة أن الحكومة دخلت القاعة وفاجأت البرلمان بموضوع جرى خلاف..



لا اشتباك بين الحكومة والمؤتمر حتى نقضه والأهم أن يتكامل عملنا مع بعضنا البعض

حدث تناقض بين الحكومة وكتلة المؤتمر التي ينبغي على كل الأطراف أن تتحدث عنها في العملية السياسية والتشريعية والعملية التنفيذية، وكذا في العملية الدستورية، فلا أجد أن هناك فك ارتباط بمعنى أن هناك اشتباكاً حاصلاً وقائماً بين الحكومة وكطرف والتنظيم كطرف آخر.. هذا الاشتباك غير موجود حتى نقضه، ولكن الوارد هو كيف لكل منا أن يلعب دوره دون التدخل في شؤون الآخر، وأن يتكامل عملنا مع بعضنا البعض.

■ هناك تساؤل ملح.. من يشرف على الحكومة في تنفيذ برنامج المؤتمر والرئيس.. هل المؤتمر حكزب حاكم له الدور الإشرافي الفعلي على الحكومة.. ماذا تجزأت أين تجسدت وأين اختفت.. من يراقب أداها؟

– أبسط مثال موجود في انعقاد اللجان الدائمة للمحافظات.. وهي مسؤولة عن تقييم الأوضاع التنظيمية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية في المحافظات.. من خلال التقييم هذا فهو نوع من أنواع الممارسة للإشراف على أعمال الحكومة.. اليوم على سبيل المثال هناك في (إسرائيل) توجد مشكلة ربما تجعل رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يقدم استقالته.. لكن من طالبه بهذه الاستقالة.. إنه حزبه (كاديما)، من الذي اشتبك عليه الأمر في البرلمان التركي أيضاً هو حزب أردوغان.. من الذي جعل البيت الأبيض مهتزاً أمام الكونجرس لأن الاختلال الذي حدث كان لصالح الديمقراطيين..؟ هذه نماذج العملية كلها.. والديمقراطيون لديهم ممثلون تنظيميون أو من الأحزاب الأخرى.. لديهم إرادتهم وبالتالي تؤخذ التشاورات والقرارات داخل حزبيهم، وفي نهاية المطاف النصيحة تقول لرئيس الوزراء (أولمرت) أخرج وارك الموضوع لشخص آخر لأنه صار هناك اشكالية في موضوعه، بدل ما الحزب يدفع الشمن أنت عليك أن تتحمل الشمن وحده، ليس وحده ولكنها مساومة بينه وبين حزب.

■ لن المواطن انتخب برنامج المؤتمر لم ينتخب الحكومة بصورة مباشرة

– بالضبط.. حتى البرلمان عندما اعطى الحكومة الثقة لم يكن إلا مقابل برنامجها الذي هو برنامج المؤتمر الشعبي العام.. غير الحكومات الأخرى.. في الكثير من البلدان كل وزير يأخذ الموافقة لوحده من داخل البرلمان، ففي بعض الدساتير الوزير يقف مع البرلمان فرداً فرداً حتى يحصل على الموافقة.. في إيران مثلاً وفي غيرها من البلدان يتقدم الوزير وحده لثقة كوزير وحده ثم كمجموعة الحكومة.. وليس أن تأخذها الحكومة مجتمعة، ففي بعض البلدان يؤخذ بهذا السبيل وفي بلدان أخرى يؤخذ بالسبيل الآخر خصوصاً البلدان الأكثر تقدماً في الديمقراطية.. بل الأكثر من ذلك أن الوزراء وبعض المسؤولين الكبار في أمريكا يخضعون للمساءلة قبل أن يتألقوا في قاعة الرئيس أو ترشيحهم لهم.. نلاحظ هنا قصة أخرى فهم يخضعون جلسة استماع داخل الكونجرس أو في داخل البرلمان أو داخل مجلس الشيوخ حتى يفتحم الكل بأن هذا الشخص يصلح أن يكون رئيس محكمة أو يصلح أن يكون رئيس (السي، أي إيه) أو أن يكون رئيس القيادة المركزية أو وزيراً الدفاع.. ويترتب على هذا دون شك نصوصاً قانونية مختلفة في طريقة المحاسبة على سلوك الفرد أو الجماعة وهل الجماعة هم مدافعون عن هذا السلوك أو غير مدافعين.. هناك في كثير من البلدان تأخذ بمبدأ أن وزيراً أحطاً بحساب وحده ولاتحاسب الحكومة كلها.. هذا نتيجة الترتيب الداخلي بين الحزب الحاكم وأعضائها والبرلمان، هذا تركيب داخلي آخر يسمح بمثل هذا النوع من التفاوتات بين هذا النظام وذلك النظام.

■ عبد القادر باجمال كان رئيس الحكومة ثم غابرها لكنه لا يزال موجوداً كمشرف بصفته أميناً للحزب الحاكم هل لديكم همتان؟

– هناك موقف تنظيمي سياسي فكري هذا ما يقوم به الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ككل من قمته إلى قاعدته.. وهناك واجبات دستورية تتحملها الحكومة كاملة.. وعندما أخذ بعين الاعتبار أن أحاسب الحكومة فهو ليس حساباً دستورياً ولكنه حساب سياسي تنظيمي، وفي إطار العلاقات التنظيمية الداخلية، على سبيل المثال نستدعي الحكومة للكتلة البرلمانية وكل ما تريد الكتلة

تقوم، وهو أن لديها برنامجها، لكن القرار